Association of Islamic Banking Institutions, Malaysia

Shariah Audit Conference on the 10th May 2011.

استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي : المفاهيم وآلية العمل

نظرة مستقبلية في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI

(دليل تنفيذي)

إعداد

الدكتور عبدالباري مشعل

المدير العام – شركة رقابة للاستشارات

ليدز – بريطانيا



شركة خاصة مسجلة برقم (06405981) ليدز – بريطانيا

Email: bari6667@gmail.com
Email: gm@raqaba.co.uk
Mobile: 00965 9648176
Fax : 00965 5357507
Websit: www.raqaba.co.uk

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فأشكر الزملاء في Association of Islamic Banking Institutions, Malaysia على إتاحة الفرصة للمشاركة في مؤتمر التدقيق الشرعي المنعقد في ١٠ مايو في ماليزيا، وسأتناول في هذه الورقة استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي : المفاهيم وآلية العمل": نظرة مستقبلية في ضوء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين AAIOFI. وأنوه بأهمية هذا الموضوع وأولويته في تطوير التدقيق الشرعي.

وتتكون الاستراتيجية من ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: المفاهيم

المحور الثاني: آليات العمل

المحور الثالث: مهنة للتدقيق الشرعي الخارجي.

المحور الأول: المفاهيم

أولاً: وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي ووظيفة التدقيق الشرعي الخارجي

إن نظرية التدقيق الشرعي كما تصورها معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة، تدعم وجود جهتين منفصلتين لأداء وظيفة التدقيق الشرعي في المؤسسة المالية الإسلامية. الجهة الأولى داخلية تابعة لإدارة المؤسسة. والثانية خارجية تابعة للهيئة الشرعية للمؤسسة. وهو الوضع النموذجي المنشود تطبيقه لوظيفة التدقيق الشرعي. وواقع التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية بالنظر إلى هذا الوضع قد يقترب في بعض التطبيقات، وقد يبعد في تطبيقات أخرى، لكن لا توجد حالة تطبيقية واحدة –حسب متابعتي واطلاعي– تماثل هذا الوضع.

ثانياً: دور الهيكل التنظيمي للمؤسسة في الفصل بين الوظيفتين

إن الذي يفصل بين وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي، ووظيفة التدقيق الشرعي الخارجي هو الهيكل التنظيمي للمؤسسة الذي يبدأ بمجلس إدارة المؤسسة. فأي جهاز للتدقيق الشرعي يخضع لأي مستوى إداري ضمن الهيكل التنظيمي من حيث **التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة**

والتقرير يعد جهة داخلية، وأي جهاز للتدقيق الشرعي يخضع –من حيث **التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير**– للجمعية العمومية للمؤسسة –وهي جهة خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة– يعد جهة خارجية وفقاً للمصطلحات المتعارف عليها في هذا الشأن.

ثالثاً: نظام الرقابة الشرعية الداخلية

يجب على إدارة كل مؤسسة مالية إسلامية أن تكون مدركة لواجباتها ومسؤولياتها الشرعية بشأن ضمان الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيما تنفذه من معاملات؛ أن تسهر على رعاية نظام للرقابة الشرعية الداخلية، يقوم على العناصر الآتية:

العنصر الأول: عاملون أكفاء مهنياً وشرعياً.

العنصر الثاني: مرجعية شرعية تتمتع بالكفاية والكفاءة وتتمثل في جميع السياسات والإجراءات التفصيلية لكل المنتجات في المؤسسة.

العنصر الثالث: الفصل بين الوظائف المتعارضة، ومن ذلك عدم الجمع بين وظيفة التدقيق الشرعي أو الإفتاء وأي وظيفة تنفيذية داخل المؤسسة، وكذلك عدم الجمع بين وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي، وعدم الجمع بين وظيفة الإفتاء والتدقيق الشرعي الداخلي.

العنصر الثالث: فريق للتدقيق الشرعي الداخلي مستقل إدارياً عن العمل التنفيذي داخل المؤسسة، مهمته التأكد من مدى توفر عناصر نظام الرقابة الشرعية الداخلية السابقة، وتقويم مدى فاعليتها في ضمان تنفيذ معاملات المؤسسة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وفحص العمليات المنفذة للتأكد من أنه تم تنفيذها طبقاً لأحكام الشرعية الإسلامية. ويمثل هذا العمل الرقابة اللاحقة للتنفيذ.

رابعاً: الرقابة السابقة والرقابة المصاحبة والرقابة اللاحقة للتنفيذ:

استناداً إلى مفهوم نظام الرقابة الشرعية الداخلية نتفهم القول بوجود ثلاثة أنواع من الرقابة (Control) هي:

الرقابة السابقة على التنفيذ: وتعني بناء النظام على مستوى المؤسسة وكل منتج قبل بدء العمل بالمنتج من حيث تأهيل العاملين، وتصميم السياسات والإجراءات والأنظمة الآلية، والفصل بين الوظائف المتعارضة على مستوى المؤسسة.

الرقابة المصاحبة للتنفيذ: وتعني رقابة النظام على نفسه أثناء تنفيذ العمليات. وبعبارة أخرى: إن فاعلية العناصر الثلاثة الأولى من النظام أثناء تنفيذ العمليات تمثل الرقابة المصاحبة للتنفيذ،

ولا يقصد بالرقابة المصاحبة للتنفيذ أن يقوم فريق التدقيق الشرعي بمتابعة الموظفين بصفة مستمرة أثناء تنفيذهم للعمليات.

الرقابة اللاحقة للتنفيذ: وتتمثل في العنصر الرابع من النظام وهو فريق التدقيق الشرعي الداخلي (Audit)، وهو العنصر الوحيد الذي يتركز عمله بعد التنفيذ.

وبهذا يتضح أن الرقابة (control) أوسع في المفهوم من التدقيق (audit).

خامساً: وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي

من أبرز معالم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي ما يأتي:

١. أنها وظيفة يؤديها مراجعون شرعيون داخليون أي يتبعون إدارة المؤسسة من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير.

٢. أنها من وسائل أو أدوات نظام الرقابة الشرعية الداخلية ومقوماته، وهدفها مساعدة الإدارة في تحمل مسؤوليتها بشأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والتأكد من تطبيقها.

٣. أنها قد تكون وحدة إدارية مستقلة (قسماً أو إدارة)، وقد تكون قسماً في إدارة المراجعة الداخلية، وقد تكون، مدمجة في إدارة المراجعة الداخلية طبقا لتطور نظام الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسة وقد تكون مكتباً خارج الكيان القانوني للمؤسسة تتعاقد معه الإدارة لأداء هذه الوظيفة.

٤. أنها تتبع مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة ولا يجوز أن تتبع الرئيس التنفيذي أو أي مستوى إداري آخر داخل المؤسسة. وفي كل الأحوال يجب ألا يقل مستواها التنظيمي عن إدارة المراجعة الداخلية في المؤسسة كما نص في معيار الضبط (٣).

سادساً: وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي:

من أبرز معالم وظيفة التدقيق الشرعي الخارجي ما يأتي:

١. أنها وظيفة أيضاً يؤديها مراجعون خارجيون، أي لا يتبعون إدارة المؤسسة، وإنما يتبعون الجمعية العمومية وهي جهة تفوق إدارة المؤسسة في المستوى التنظيمي، من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير.

٢. أنها من وظائف هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة طبقاً لمعيار الضبط رقم (١) و رقم (٢)، وهدفها مساعدة الهيئة في تكوين رأي معقول بشأن التزام المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن ثم إعداد تقريرها للجمعية العمومية.

٣. أنها تتم من خلال أعضاء الهيئة الشرعية، سواءٌ أقاموا بالمراجعة بأنفسهم أم من خلال مراجعين شرعيين يرتبطون بالهيئة من حيث التعيين والعزل والمكافأة والمساءلة والتقرير، أم من خلال مكتب خارجي متخصص يرتبط بالهيئة.

سابعاً: الوضع التنظيمي لهيئة الرقابة الشرعية:

إن الوضع التنظيمي المطلوب لهيئة الرقابة الشرعية هو أن ترتبط بالجمعية العمومية من حيث **التعيين والعزل والمساءلة والمكافأة والتقرير**، وحتى تقوم الهيئة بمهامها يتعين أن يكون لها جهازان تابعان لها:

الأول: جهاز أمانة هيئة الرقابة الشرعية، وله مهامه في التحضير لأعمال هيئة الرقابة الشرعية واجتماعاتها، وصياغة محاضرها وحفظها.

الثاني: جهاز التدقيق الشرعي، وله مهامه في إنجاز مهمة هيئة الرقابة الشرعية المتعلقة بالتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية طبقاً لقرارات الهيئة. وتشرف على هذا الجهاز الهيئة من خلال واحد من أعضائها أو أكثر.

المحور الثاني: آليات العمل

يجب إعداد دليل تفصيلي لعملية التدقيق الشرعي يشمل التخطيط والإعداد والتنفيذ والتقرير. وفيما يلي بعض الإرشادات المهمة في هذا الشأن.

أولاً: التدقيق عملية لاحقة للتنفيذ:

التدقيق الشرعي –من حيث التنفيذ الزمني للعمليات– داخلي كان أم خارجي عملية لاحقة للتنفيذ دائماً، أي بعد الانتهاء من تنفيذ العملية جزئياً أو كلياً. ويمكن للمدقق أثناء زيارته الميدانية لموقع العمل أن يقوم بمتابعة تنفيذ بعض العمليات أثناء تنفيذها، غير أن هذا ليس سمة دائمة للتدقيق، وإنما هو أسلوب من أساليب فحص النظام بغرض التعرف على كفاءة النظام تمهيداً لاختيار حجم العينة وتحديد مواطن الضعف المتوقعة في المعاملات المنفذة للتركيز عليها عند المراجعة. وقد سبق لنا القول إن الرقابة الشرعية سابقة على التنفيذ ومتزامنة مع التنفيذ ولاحقة للتنفيذ.

ثانياً: نطاق عمل التدقيق الشرعي الخارجي [scope of work]:

يتمثل نطاق عمل التدقيق الشرعي داخلياً كان أو خارجياً في:

"التحقق من أن المؤسسة قامت بواجبها تجاه الالتزام بتنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية فيما تنفذه من معاملات".

ومن هنا يتضح أن التدقيق الشرعي الخارجي والداخلي لا يختلفان من حيث اتساع أو ضيق النطاق فكلاهما من قبيل مراجعة الالتزام: compliance Audit وهو أحد أنواع التدقيق كما هي معروفة في علم التدقيق. ويقصد به مراجعة العمليات المنفذة للتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات التي تقرها إدارة المؤسسة، أو التأكد من تنفيذ لوائح ونظم وقوانين وبالمثل قرارات وفتاوى ومعايير شرعية. وبعبارة أخرى التدقي الشرعي معني بـ: "التأكد من أن الإجراءات المنفذة مطابقة للإجراءات المعتمدة" (agreed upon procedures).

وإن اتفق التدقيق الشرعي الداخلي مع التدقيق الشرعي الخارجي في مدى اتساع أو ضيق النطاق كما سبق تحديده؛ غير أنهما يختلفان في عمق نشاط التدقيق من حيث مهمة فحص نظام الرقابة الشرعية الداخلية تمهيداً لفحص العينات. أما المدقق الشرعي الداخلي فيفحص النظام كهدف رئيس للتدقيق الشرعي الداخلي بغرض تنبيه الإدارة إلى مواطن الضعف والمساهمة مع فريق الإدارة في تقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها. ويأتي هدف اختيار حجم العينة وتحديد مواطن الضعف للتركيز عليها عند فحص العينات كهدف تالٍ. وأما المدقق الشرعي الخارجي فيفحص النظام بغرض تحديد حجم عينة الاختبار كهدف رئيس وتحديد مواطن الضعف للتركيز عليها في التدقيق. ويأتي هدف تنبيه الإدارة إلى وجود مواطن ضعف جوهرية وضرورة أن تعمل الإدارة على تلافيها كهدف تالٍ.

ثالثاً: التميز عن نطاق عمل التدقيق المالي الخارجي [financial audit]

يعد تحديد نطاق العمل من أولويات عملية التدقيق في ظل وجود أجهزة عديدة للمراجعة والتدقيق الشرعي والمالي والمحاسبي والإداري الداخلي والخارجي. وانطلاقاً من هذه الأولوية فإنه يجب تمييز نطاق عمل المدقق الشرعي الخارجي عن نطاق عمل المحاسب القانوني كمدقق خارجي مالي للمؤسسة المالية. فنطاق عمل المحاسب القانوني لم يزل كما هو الحال في على صعيد المؤسسات المالية التقليدية وهو: التأكد من صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة المالية الإسلامية ولكن بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بينما نطاق عمل المدقق الشرعي الخارجي ما زال منحصراً في مراجعة مدى الالتزام الشرعي. وبناء على هذه النتيجة نوصي بمراجعة معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة لإزالة الضبابية التي تكتنف نطاق عمل المراجع الخارجي، والتي بدت في

بعض المواطن متداخلة مع مراجعة مدى الالتزام الشرعي الخاصة بالمدقق الشرعي كما هي في معايير الضبط.

رابعاً: استخدام العينات في التدقيق الشرعي الخارجي:

تستهدف هيئة الرقابة الشرعية من تنفيذ التدقيق الشرعي الخارجي تكوين رأي يستند إلى تأكد معقول بأن المؤسسة قامت بواجبها تجاه الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية فيما نفذته من معاملات، ويتحصل التأكد المعقول من إجراء التدقيق الشرعي على عينة من المعاملات النمطية المنفذة وليس كلها. ويقصد بالمعاملات النمطية تلك التي تنفذ وفقاً لإجراءات تنفيذ وعقود ونماذج متماثلة. أما المعاملات غير النمطية فهي التي تختلف في إجراءات تنفيذها وعقودها ونماذجها من معاملة لأخرى فهذه يجب فحصها بالكامل أي بنسبة عينة ١٠٠% من المعاملات المنفذة.

ويعد استخدام العينات ضرورة في العديد من الأنشطة داخل المؤسسة المالية الإسلامية في ظل كبر حجم المؤسسات، وكثرة عدد العمليات المنفذة الأمر الذي يحول دون اعتماد المراجعة الشاملة التفصيلية في كل مجالات العمل الخاضعة للتدقيق الشرعي.

وبصفة عامة هناك بعض المعايير الموضوعية لاستخدام العينات في التدقيق، منها: مدى قوة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وفاعليته في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المنفذة، ومدى نمطية المعاملات، واستخدام الحاسب الآلي فيها، ودرجة المخاطرة بالنظر إلى لأهميتها النسبية بين أنشطة المؤسسة.

إن مهمة هيئة الرقابة الشرعية في تقديم رأي بشأن مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية يستند إلى التأكد المعقول وليس التأكد المطلق أو العلم اليقين. ويستند التأكد المعقول إلى اعتبارات مختلفة يأتي في مقدمتها استخدام أسلوب العينات في التدقيق، ويتبع ذلك أمور أخرى منها: أن التدقيق عملية لاحقة للتنفيذ، ومنها أن المستندات قرائن على التنفيذ والقرائن لا تولد العلم اليقين وإنما تولد التأكد المعقول.

والتأكد المعقول في نظرنا كاف في الحكم على جميع معاملات المؤسسة بأنها شرعية أو غير شرعية استناداً إلى أن هذا التأكد المعقول المستند إلى المعاملات التي دخلت في العينة محل التدقيق يولد غلبة ظن لدى الهيئة بشأن مدى شرعية معاملات المؤسسة ككل. وغلبة الظن كافية في إصدار الأحكام الشرعية.

وبعبارة أخرى: عندما يكون استخدام أسلوب العينة في التدقيق مقبول مهنياً وفقاً لما ذكرنا آنفاً؛ فإنه يلزم من ذلك بالضرورة أن تقوم هيئة الرقابة الشرعية بتعميم حكم السلامة الشرعية أو عدم السلامة الشرعية المستنبط من العينة على باقي أفراد المعاملات التي لم تدخل في العينة.

فإذا أدركنا أن التدقيق بأسلوب العينة متطلب مهني في العديد من الأنشطة داخل المؤسسة فنرى أن تقاعس هيئات الرقابة الشرعية عن تحديد رؤيتها تجاه استخدام أسلوب العينة، يعد تقصيراً مهنياً فيما يتعلق بمهمة التدقيق الشرعي الموكلة إليها؛ خاصة إذا علمنا أن النتيجة هي رأي الهيئة بشأن شرعية معاملات المؤسسة المعلن أمام الجمعية العمومية من خلال التقرير النهائي للتدقيق الشرعي.

رابعاً: تقارير التدقيق الشرعي الخارجي:

نفرق في علم التدقيق الخارجي بين التقارير التالية:

أ) **خطاب الإدارة:** هو تقرير إلى إدارة المؤسسة يلفت نظرها إلى وجود نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الشرعية الداخلية وضرورة العمل على تلافيها لتحسين كفاءة النظام من خلال استشارة مستقلة أو فرق عمل داخلية.

ب) **التقرير الأولي:** وهو تقرير تفصيلي بالملاحظات الناتجة عن التدقيق الشرعي ورأي إدارة المؤسسة بشأن كل ملاحظة. ويُعدُّ هذا التقرير من فريق التدقيق الشرعي الخارجي التابع للهيئة، وتستند إليه الهيئة بشكل مباشر في التوصل إلى الرأي النهائي في مدى التزام المؤسسة.

ت) **التقرير النهائي:** وهو تقرير نمطي مختصر Short form، ويتضمن رأي المدقق الشرعي الخارجي المتمثل في هيئة الرقابة الشرعية في معاملات المؤسسة خلال الفترة المالية الخاضعة للتدقيق. وهذا التقرير المختصر هو الهدف الرئيس من التدقيق. ويقدم من قبل هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العمومية للمؤسسة.

سادساً: فقرة الرأي في تقرير هيئة الرقابة الشرعية النهائي:

نتوقف عند التقرير النهائي لهيئة الرقابة الشرعية المقدم للجمعية العمومية. فهو يتضمن الرأي الشرعي للهيئة بشأن شرعية معاملات المؤسسة، استناداً إلى اختبارات التدقيق الشرعي التي تم إجراؤها بغرض التوصل إلى تأكد معقول أو لنقل غلبة ظن بشأن شرعية تلك المعاملات. والواقع أن هذا التقرير يجب فهمه من الناحية المهنية بأنه إقرار بشرعية جميع معاملات المؤسسة وليس إقراراً بشرعية العمليات التي دخلت في العينة التي خضعت للتدقيق. فإذا كان الأمر على

نحو ما ذكر فإن تقرير الهيئة يجب أن يكون واضحاً في التعبير عن شرعية جميع معاملات المؤسسة من حيث إيراداتها وأرباحها وليس مقتصراً على الحكم بشرعية المعاملات التي دخلت في العينة، وهو ما يستدعي إعادة النظر في صيغة التقرير النموذجي للهيئة الشرعية المضمن في معيار الضبط رقم ١ فيما يتعلق بهذه النقطة؛ حيث نص على شرعية المعاملات التي اطلعت عليها الهيئة فقط! ولم يتضمن أي تعيمم لنتائج التدقيق على العينة على المعاملات الأخرى التي لم تدخل في نطاق العينة.

المحور الثالث: مهنة التدقيق الشرعي الخارجي:

الواقع أن الرقابة الشرعية في ضوء معايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI) قد قطعت مراحل مهمة في اتجاه التمهين/الاحتراف. ومن خلال نظرة فاحصة إلى واقع التدقيق الشرعي الخارجي بصفة خاصة نلاحظ أنه يعاني من السلبيات الآتية:

أ. عدم الاستقلالية في كثير من التطبيقات، حيث تعتمد هيئات الرقابة الشرعية في تنفيذ مهمة التدقيق الشرعي الخارجي على فريق تدقيق شرعي داخلي أي يتبع إدارة المؤسسة.

ب. ضعف واضح في الالتزام بالمعايير المهنية المعتبرة، في مجال التخطيط للمراجعة وتنفيذها والإشراف عليها، فكثير من الهيئات لا تقوم بالتدقيق بنفسها أو حتى من خلال وكلاء لها. وبعض الهيئات ليس لديها خطة شاملة للتدقيق بحيث تشمل جميع أعمال المؤسسة سنوياً، وكثير من الهيئات ليس لديها أسس مهنية معتمدة من قبلها بشأن استخدام العينات في التدقيق الشرعي من حيث الحجم والأثر على الحكم الشرعي للمعاملات التي لم تدخل في نطاق العينة. وهو ما نستطيع استقراؤه من الاحتكاك والاطلاع على معظم ما كتب في الموضوع.

ج. ضعف واضح في الالتزام بالمعايير المهنية المعتبرة، في مجال صياغة تقارير الهيئات الشرعية المدرجة في التقارير السنوية للكثير من المؤسسات المالية الإسلامية. فكثير من الهيئات لا تنص بشكل دقيق وواضح على نطاق العمل الذي قامت، وكيف قامت به، وأدلة الإثبات التي استندت إليها، كما أنها لا تبين بوضوح الحكم الشرعي في معاملات المؤسسة. مع العلم أن بعض الهيئات لا تكتب تقريراً عن أعمال المؤسسة ضمن التقرير السنوي للمؤسسة. علماً بأن معيار الضبط رقم (١) يتضمن تقريراً نمطياً مختصراً أشرنا إليه من قبل في هذه الورقة.

وسننظر في هذا المحور إلى التدقيق الشرعي الخارجي كمهنة منظمة كمهنة التدقيق المالي الخارجي، يجب أن تتم ممارستها في ظل مؤسسات إشرافية متخصصة، ونظم وقوانين ملزمة، ورقابة ملزمة نتيجتها المساءلة عن حالات الخلل. وفيما يلي عناصر الإطار المهني لمهنة التدقيق الشرعي الخارجي.

١. تحديد المفاهيم ونطاق العمل:

في ظل تعدد جهات التدقيق الشرعي والمحاسبي، يعد تحديد مفاهيم المصطلحات المستخدمة في أولويات "تمهين" التدقيق الشرعي، لأنه لا بد للمهنة من مصطلحات ذات معان محددة يتعارف عليها بين أهل المهنة. ومن ذلك أيضاً ضرورة تحديد نطاق العمل الخاص بالتدقيق الشرعي الخارجي وتجنب أي تداخل مع نطاق العمل الخاص بالتدقيق الداخلي الشرعي أو المحاسبي والإداري، والتدقيق الخارجي المالي.

٢. المعايير الشرعية لتنفيذ العمليات:

تعكس هذه المعايير الضوابط الشرعية الإجرائية لتنفيذ العمليات في المؤسسة المالية الإسلامية، وتهدف إلى تحقيق تماثل معقول في الأحكام الشرعية المعتمدة في تطبيقات المؤسسات المالية المختلفة على مستوى الدولة أو الإقليم أو العالم. وتمثل هذه المعايير المقياس لما يجب تنفيذه في كل إجراء. ونعتقد أن المعايير الشرعية المعتمدة من المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين –في حال اعتمادها أو الاستناد إليها في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية– تسهم في تحقيق تماثل معقول في تطبيقات المؤسسات المالية الإسلامية بصرف النظر عن المنطقة الجغرافية الواقعة فيها.

وفي ظل غياب الإلزام بالعمل بتلك المعايير من الجهات الإشرافية الرسمية في البلد الذي توجد فيه المؤسسة تمثل الفتاوى والقرارت الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية للمؤسسة المعايير الشرعية لما يجب تنفيذه في العمليات المنفذة. ولا شك أن هذا يشكل عبئاً على ممارسة المهنة، حيث سيحتاج المدقق الشرعي الخارجي إلى دراسة الفتاوى والقرارات الشرعية لكل مؤسسة عند القيام بكل مهمة تدقيق.

٣. معايير جودة العمل المهني أو معايير الضبط:

وتعكس هذه المعايير ما يجب أن تكون عليه إجراءات التدقيق الشرعي، وتهدف إلى تحقيق تماثل في درجة جودة الأداء في جميع أعمال فرق التدقيق الشرعي الخارجي المختلفة. وتمثل

هذه المعايير المقياس لما يجب تنفيذه في كل حالة من حيث الجودة أو من حيث الأهداف المبتغاة. وتمثل معايير الضبط (١ ، ٢) المعتمدة من المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين مثالاً لهذه المعايير.

٤. قواعد سلوك وآداب المهنة:

تعكس هذه القواعد القيم الأخلاقية والصفات السلوكية التي يتعين على فريق التدقيق الشرعي التحلي بها عند ممارسة أعماله وعند تعامله مع زملاء المهنة والعملاء وغيرهم. ويمثل "ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية" المعتمد من المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مثالاً لهذه القواعد.

٥. التأهيل العلمي والعملي لفريق التدقيق الشرعي:

ويعكس هذا المعلم ضرورة اشتراط حد أدنى من المؤهلات العلمية الملائمة لدى أي مراجع يلتحق بفريق التدقيق الشرعي، بالإضافة إلى ذلك يجب اشتراط عدد من سنوات الخبرة لمن يشغل منصباً إشرافياً ضمن فرق التدقيق الشرعي الخارجي.

٦. التأهيل المهني المستمر:

ويعكس هذا المعلم ضرورة تحديث المعلومات والمهارات العلمية والمهنية ذات العلاقة بمهنة التدقيق الشرعي بغرض المحافظة على حد معين من الكفاءة في ممارسة الأعمال وزيادتها لدى فريق التدقيق الشرعي. وذلك بإلزام فريق التدقيق الشرعي بتحصيل حد أدنى من ساعات التدريب المهني كل فترة زمنية معينة بصفة دورية.

٧. جودة الأداء المهني:

تعني تطبيق سياسات وإجراءات تدقيق شرعي كافية لإنجاز عملية التدقيق الشرعي طبقاً لمعايير الضبط (١، ٢) الخاصة بتعيين الهيئات والتدقيق الشرعي الخارجي. ويمكن وضع دليل لمتطلبات جودة الأداء ليتم السير على هداه.

٨. الرقابة النوعية على جودة الأداء المهني:

وتعني تطبيق برنامج للرقابة على فرق التدقيق الشرعي الخارجي للتأكد من أدائها لعملية التدقيق الشرعي وفقاً لمعايير جودة العمل المهني المعتمدة. ويتم ذلك من خلال قيام فريق تدقيق

شرعي آخر بالمراقبة على فريق التدقيق الشرعي المعني للتأكد من التزامه بإجراءات الجودة النوعية المعتمدة، ويستتبع ذلك وجود آليات للمساءلة والمحاسبة تجاه التقصير والإخلال في تنفيذ ما يجب من إجراءات لضمان جودة الأداء المهني. ويمكن وضع دليل للرقابة النوعية لتنفيذ الرقابة وفقاً له.

٩. مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي:

ويعكس هذا المعلم الشكل القانوني الملائم لمزاولة المهنة، بحيث تتم مزاولة المهنة من خلال مكاتب مرخص لها من الجهات المعنية كما هو الحال في مكاتب المحاسبين القانونيين. وينبغي أن يكون التنظيم الداخلي لمكتب التدقيق، واللوائح والنظم المعمول بها داخل المكتب، ملائمة لمتطلبات الرقابة أو الجودة النوعية المعتمدة بحيث تتضمن معالم واضحة للإشراف والتوظيف والمساءلة والتطور المهني والتعاقد مع العملاء والالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة.

١٠. الإلزام

يعكس هذا المعلم مطلباً ضرورياً لتحقيق معالم المهنية السابقة. فالمتطلبات التي تعكسها المعالم السابقة ما لم تكتسب صفة الإلزام للمؤسسات المالية ولأعضاء المهنة؛ فإنه لا يوجد ما يضمن الالتزام بتنفيذها فضلاً عن الحفاظ على مستوى معين من الجودة في أداء العمل المهني، كما أنها ستبقى قاصرة عن حماية المهنة من الدخلاء. ومصدر الإلزام المعتبر هو السلطة الإشرافية التي تخضع المؤسسات وأجهزة التدقيق الشرعي لسلطانها. ويعد الإلزام المدخل المناسب لتنظيم المهنة وهو المعلم التالي.

١١. تنظيم المهنة:

يقصد بتنظيم المهنة إقرار القوانين واللوائح الملزمة وإنشاء المؤسسات الرسمية التي تعمل على رعاية المهنة وتطويرها وتكون مظلة لمزاولة المهنة من قبل المدققين الشرعيين. ولاستكمال تنظيم المهنة على مستوى كل دولة أو على مستوى عاملي يقترح إنجاز ما يأتي:

أ. إقرار نظام للمدققين الشرعيين الخارجيين يتناول شروط مزاولة المهنة ومنح الترخيص الخاص بذلك من حيث المتطلبات القانونية والعلمية والمهنية.

ب. إنشاء سجل للمدققين الشرعيين المرخص لهم بمزاولة المهنة، تحت مظلة الجهة الإشرافية، بحيث لا يجوز لأحد مزاولة المهنة ما لم يتم قيده في هذا السجل.

ج. إقرار القواعد العامة للحصول على الزمالة في التدقيق الشرعي الخارجي.

د. إنشاء لجنة مراقبة جودة الأداء المهني.

هـ. إقرار دليل للرقابة النوعية على مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.

و. إقرار دليل للفحص الدوري تستخدمه مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي في عملها.

ز. إقرار نظام للمساءلة والمحاسبة والجزاءات تجاه حالات الإخلال والتقصير بحيث يتضمن هذا النظام أنواع المخالفات والجزاء الملائم لكل نوع.

ح. إنشاء جمعية المدققين الشرعيين الخارجيين وتضم في عضويتها مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي التي تنطبق عليها شروط نظام المدققين الشرعيين المعتمد.

ط. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة محلياً وإقليمياً ودولياً لوضع صيغة ملائمة لإضفاء الصبغة الإلزامية على كل ما سبق.

ي. إقرار آلية رسمية لاعتماد شهادات الخبرة لمكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.

١. إقرار نظم مالية لتوفير الإيرادات الكافية لإنجاز ما سبق. ومن ذلك فرض رسوم العضوية والتسجيل في الزمالة والحصول على شهادات الخبرة والقيد في السجل ...إلخ.

والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مع تحيات الدكتور عبدالباري مشعل



شركة خاصة مسجلة برقم (06405981) ليدز - بريطانيا

Email: bari6667@gmail.com
Email: gm@raqaba.co.uk
Mobile: 00965 9648176
Fax : 00965 5357507
Websit: www.raqaba.co.uk